رؤية رجال الأعمال الأردنيين
لدعم القطاعين العام والخاص

على المديين القصير و الطويل الأجل

للتخفيف من آثر أزمة انتشار فايروس كورونا
في المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

9 نيسان 2020

فـور صـدور التوجيهـات الملكيـة السـامية بتـاريخ 2020/04/01 والمتضـمنة التخطـيط لمـا بعـد كورونـا ووضـع جـدول زمنـي لحمايـة الاقتصـاد، مـن خـلال وضـع خطـة للمنعـة الاقتصادية وفقاً للمحاور التالية:

- استشارة القطاع الخاص بشأن خطط الحفاظ على الأمن الوظيفي للعاملين.
- دعم مؤسسات الأعمال وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- تسهيل التحول إلى التقنيات الرقمية للمنشآت التي تتكيف مع الوضع الحالي.
- تحديد دور البنوك الأردنية في دعم مؤسسات الأعمال ودفع عجلة الاقتصاد.
- إضفاء مرونة على قانون العمل وتحديد طرق إعادة القطاعات الرئيسية.

قامـت الهيئـة العامـة بكافـة أعضـائها والبـالغ عـددهم 320 عضـواً، ومـن خـلال قطاعتهـا الأربعـة عشـر بتشـكيل لجانهـا القطاعيـة الاقتصـادية والتـي تمثـل القطـاع الخـاص الأردنـي، وبكافـة أحجامـه الاقتصـادية. لتشـخيص الآثـار التـي سـببتها أزمـة انتشـار فـايروس كورونـا، ووضـع توصـياتهم علـى المـدين القصـير والطويـل للحفـاظ علـى منعـة الاقتصـاد الـوطني بشقيه العام والخاص، وفق مبدأ الاعتماد على الذات.

1. المقدمة:

- وجـد مـؤتمر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة (الأونكتـاد) فـي دراسـة تحليليـة أن الصـدمة التـي تتسـبب بهـا انتشـار فـايروس كورونـا، سـتؤدي إلـى ركـود فـي بعـض الـدول وسـتخفّض النمـو السـنوي العـالمي هـذا العـام إلـى أقـل مـن 2.5%، وفـي أسـوأ السـيناريوهات قـد يحـدث عجـز فـي الـدخل العـالمي بقيمـة 2 تريليـون دولار. خلافـاً لمـا كـان متوقعـا فـي أيلـول الماضـي، أي أن العـالم علـى عتبـة ركـود فـي الاقتصـاد العـالمي، ودعـت الأونكتـاد إلـى وضـع سياسـات منسـقة لتجنـب الانهيـار فـي الاقتصاد العالمي.
- إن فقـدان ثقـة المسـتهلك والمسـتثمر هـي أكثـر النتـائج المباشـرة لانتشـار العـدوى. إلـى جانـب انخفـاض أسـعار الأصـول وضـعف الطلـب الكلـي وتزايـد أزمـة الـديون وتفاقم توزيع الدخل، وإحتمالية الإفلاس.
- إن مـا وصـل إليـه سـعر الـنفط أصـبح العامـل المسـاهم للشـعور بالـذعر وعـدم الراحـة، ولهـذا السـبب مـن الصـعب التنبـؤ بحركـة الأسـواق. وهـذه الدرجـة مـن القلـق تتجـاوز المخـاوف الصـحية وهـي خطيـرة ومثيـرة للقلـق، ولكـن التـداعيات الاقتصادية تتسبب بقلق كبير.
- ووضـعت الأونكتـاد سـيناريو يوضـح تـأثير هبـوط أولـي علـى الاقتصـاد، ووجـدت الدراسـة أن العجـز سـيكون بمقـدار 2 تريليـون دولار فـي الـدخل العـالمي، و220 مليـار دولار فـي الـدول الناميـة (باسـتثناء الصـين). وفـي هـذا السـيناريو، فـإن أكثـر الـدول تضـرراً هـي الـدول المصـدّرة للـنفط وغيرهـا مـن الـدول المصـدّرة للسـلع، هـذه الـدول ستخسـر أكثـر مـن 1% مـن نموّهـا، إضـافة إلـى تلـك التـي

تربطهـا علاقـات اقتصـادية قويـة مـع الـدول التـي سـتتأثر قبـل غيرهـا بالصـدمة الاقتصادية.

- وأشارت الأونكتاد إلى أنه لا يمكن للبنوك المركزية أن تحل الأزمة وحدها، هناك حاجة إلى سلسلة من الاستجابات السياسية والإصلاحات المؤسساتية لمنع الفزع المحلي وبالتالي العالمي.
- يتفق جميع الاقتصاديين على أن التضامن والتعاون هو النهج الذي يجب إتباعه للخروج من هذه الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد حيث اتخذت الدول حزمة متنوعة من الإجراءات لحماية مواطنيها من الإصابة بفايروس كورونا.
- عند مناقشة آليات يمكن للأردن أن يتبعها ويتبناها لمحاربة تأثيرات وباء كورونا يجب أن يتم الأخذ بعين الإعتبار خصائص الاقتصاد الأردني ومكوناته وإمكانياته وما يمتلكة من موارد مالية وبشرية يمكن الإعتماد عليها، حيث لا يوجد هناك حل واحد متطابق يمكن تطبيقه على جميع الدول للخروج من هذه الأزمة وذلك لإختلاف طبيعة كل دولة عن الأخرى. من جانب آخر من المهم الإطلاع على تجارب الدول العربية والأجنبية في التصدي لوباء كورونا وتداعياته الاقتصادية والأمنية والصحية وتهديده للحياة البشرية والتي هي أغلى ما نملكه في الأردن.
- إلا أنه الأهم من كذلك هو إيجاد حزمة من الإجراءات المرنة والمتجددة والتي تلائم واقع الحال في الأردن ويجب ان تكون متزنة بشكل لا تسبب ربح فئة من المجتمع على حساب خسارة فئة أخرى.
- يزداد الواقع الاقتصادي تعقيداً بسبب كُلف مواجهة وباء كورونا وما يفرضه من علاجات وعزل وحجر صحي ومنزلي نتج عنه تعطيل أغلب مرافق الدولة وإيقاف نشاط القطاع الخاص و تعطل عجلة الإنتاج، وتضرر الاقتصاد الوطني. وما يزال هذا الوضع مستمر إلى أن يتم حل مشكلة الوباء وحصر عدد الإصابات والتعامل معها.
- لا يوجد قطاع لن يتضررمن أزمة كورونا حتى لو كان بنسب متفاوتة إلا أن تأثيراته ستطال كافة فئات المجتمع من الغني إلى الفقير ومن محدود الدخل إلى أصحاب الدخل المرتفع. الأمر الذي يثير تساؤولات عديدة حول الحالة التي سيؤول لها الاقتصاد الأردني إذا ما إستمر هذا الوضع لمدة أطول وما هي تأثيرات الوضع الراهن على خزينة الدولة وتمويل نفقات القطاع العام، إلى جانب قدرة القطاع الخاص على توفير رواتب العاملين لديه مع التعطل التام خاصة وأن القطاع الخاص لديه إلتزامات ومصاريف تشغيليه وفوائد قروض وغيرها من النفقات. التي قد تجبره على التخلي عن عدد من العاملين لديه مما يتيح فرصة لتفاقم مشكلة البطالة.

ومن هذا المنطلق توصي جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تكون عملية التعامل مع وباء كورونا وتداعياته (والتي بدأت الحكومة بالتصدي لها) على مراحل متدرجة وفقاً لجدول زمني معين يتم متابعته عن كثب، بحيث تتضمن إجراءات لإحتواء ومواجهة الكورونا بشكل مستمر وليس لحظي ويليها إحتواء ومواجهة الخسائر المادية وتداعيات الكورونا الاقتصادية. ومن المهم العمل جنباً إلى جنب على مواجهة إنتشار المرض وتداعياته الاقتصادية في آن واحد إن أمكن ذلك. وبشكل متزامن ومن هذا المنطلق تأتي أهمية تحديد الخسائر أولاً بأول بشكل دقيق لنتمكن من التعامل معها بالشكل الصحيح.

2. الحزم الاقتصادية:

قامت العديد من دول العالم بوضع خطط للحزم الاقتصادية، للتدخل حماية للاقتصاد الوطني لكل دولة، وبنسب متفاوته وفقاً لطبيعة ومكونات كل اقتصاد، وصلت في بعض الدول إلى ما نسبة تفوق 20% من الناتج المحلي الاجمالي، وفيما يلي أهم الحزم الاقتصادية التي قدمتها دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا للمحافظة على الدورة الاقتصادية لدى القطاعين العام والخاص، وحتى تاريخ 2020/04/08:

الدولة	قيمة الحزم الاقتصادية (مليار دولار)	نسبة الحزم إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
المملكة العربية السعودية	13.3	1.70
الإمارات العربية المتحدة	27.2	6.57
جمهورية مصر العربية	6.38	2.28
المملكة المغربية	1	0.84
الجمهورية التونسية	0.850	2.13

وعليه ووفقاً لطبيعة الاقتصاد الأردني، وموارده الطبيعية والمالية فإن على الحكومة توفير حزم اقتصادية بنسبة لا تقل عن 5% من الناتج المحلي الاجمالي.

3. القطاعات الاقتصادية التي تمثل هذه الرؤية:

- قطاع النقل.
- قطاع الزراعة.
- قطاع الطاقة والمياه.
- قطاع السياحة والسفر.
- قطاع الرعاية الطبية.
- قطاع التعليم.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- قطاع الإنشاءات.
- قطاع الصناعة.
- قطاع البنوك.
- قطاع الصرافة.
- قطاع التأمين.
- قطاع سوق عمان المالي.
- قطاع التجارة العامة.

4. توصيات ومقترحات ورؤية القطاعات الاقتصادية:

أولاً: قطاع النقل:

#	التوصية	الجهة المعنية
1	تبسيط إجراءات التخليص على السلع ضمن فترات السماح المعمول بها في المطارات والموانيء ولدى شركات النقل لتسهيل حركة نقل وشحن السلع.	الجمارك الأردنية
2	إعفاء جميع السلع الواردة براً، وبحراً، وجواً من رسوم الأرضيات وغرامات التأخير بسبب الظروف الراهنة، وبشكل مؤقت إلى حين إنتهاء الأزمة.	الجمارك الأردنية
3	منح مدد أطول ومجال أكبر لتقديم الإقرارات الضريبية وعدم فرض غرامات تأخير.	ضريبة الدخل والمبيعات
4	تقسيط الضريبة المفروضة على قطاع الطيران خاصة مع تراجع أرباحها نتيجة الظروف الراهنة و بما لا يقل عن ثلاثة شهور من دون فرض فوائد أو غرامات تأخير بحيث يتم تقسيط دفع المبالغ المترتبة لاحقاً.	ضريبة الدخل والمبيعات
5	تقديم القطاع المصرفي تسهيلات إئتمانية للشركات التي لا تتمكن من تحقيق إستدامة دفع الرواتب على شكل قروض ميسرة يتم من خلالها دفع الرواتب خلال فترة الأزمة وسداد القرض بشكل ميسر.	البنك المركزي الأردني
6	دعم القطاع اللوجستي من خلال فتح واستقبال مبادرات القطاع نفسها وتسهيل سلسلة التزويد و العمليات اللوجستية	وزارة النقل
7	ضرورة إيجاد الآلية للتخليص على كل البضائع (بعد الأولويات) مع أخذ كل التدابير والسلامة العامة لعدم تكدس البضائع في الموانئ مما ينعكس سلبا على البضائع الواردة و الصادرة و حدوث ازدحام	الموانئ الأردنية
8	رجوعاً إلى الجريدة الرسمية صفحة 1974 احكام المادة (82/ج) من قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998. المادة (3) التي تنص على "دفع 30% من قيمة الرسوم الجمركية المتحققة عليها مع استيفاء ما يتحقق من بدل خدمات جمركية عليها". عليه فإننا نقترح ان تكون القيمة 5% بدلاً من 30% لتشجيع التجار على إخراج البضائع وتكون باقي المبالغ من خلال تسهيلات ميسرة. وذلك لكثير من الأسباب منها ان هنالك بعض التجار (القلائل) يستغلون فترة السماح لتخزين البضائع، لذلك تكون هناك عملية التخليص للبضائع كاملة .	الجمارك الأردنية
9	تمديد فترة تخفيض نسبة الضمان الإجتماعي على القطاع الخاص من 9 أشهر إلى 12 شهراً	الضمان الاجتماعي
10	تخفيض نسبة ضريبة الدخل المقطوعة سنوياً والتي تبلغ 24%	ضريبة الدخل والمبيعات
11	تخفيض رسوم ميناء حاويات العقبة خلال الفترة الراهنة	الموانئ الأردنية

ثانياً: قطاع الزراعة

#	التوصية	الجهة المعنية
1	إعفاء المزارعين من فوائد قروض مؤسسة الأقراص الزراعي للعام الحالي .	وزارة الزراعة
2	منح قروض ميسره من مؤسسة الأقراص الزراعي و البنوك المحليه بدون فوائد مع فترة سماح لمدة سنه .	وزارة الزراعة
3	تسهيل تصاريح العماله الزراعيه الوافدة واعفاءهم من رسوم التصاريح للعام الحالي .	وزارة العمل
4	إعفاء مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني ولوازم الإنتاج الزراعي من ضريبة المبيعات .	ضريبة الدخل والمبيعات
5	دعم وتشجيع الصادرات الزراعيه والغذائية.	وزارة الزراعة
6	تخفيض أسعار الكهرباء للأغراض الزراعية .	وزارة الطاقة
7	حماية الإنتاج الوطني نباتي وحيواني .	وزارة الزراعة
8	تسهيل حركة سلسلة القطاع الزراعي .	وزارة الزراعة

ثالثا: قطاع الطاقة والمياه

#	التوصية	الجهة المعنية
1	ضرورة السماح لقطاع الإنشاءات ومنها الطاقه الشمسيه بالعمل في الموقع مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة العمال بالموقع .	وزارة الطاقة
2	عدم إغلاق مواقع العمل وإعطاء تصاريح لنقل العمال وإعادتهم إلى أماكن سكناهم .	وزارة العمل
3	تفعيل إجراءات البنوك لتسيير أعمال شركات الطاقه .	البنك المركزي الأردني
4	تخفيض أسعار الفائده إلى ما يقارب الصفر واعفاء الشركات من الفوائد طيلة فترة إيقاف الأعمال بالقطاع .	البنك المركزي الأردني
5	سرعة إجراءات شركات الكهرباء بما يتعلق بدراسات أثر الربط والاستلام النهائي كون المنتج جزء من الناتج الإجمالي للاقتصاد الأردني.	وزارة الطاقة
6	تخفيض رسوم الارضيات في ميناء العقبه على الحاويات الموجودة حاليا داخل ميناء العقبه .	الموانئ الأردنية
7	دفع مستحقات العقود المنفذة للعطاءات الحكومية سواء جامعات او هيئات او وزارات والغاء الغرامات ان وجدت	وزارة الطاقة
8	تأجيل دفع الرسوم الجمركية مؤقتاً	الجمارك الأردنية
9	اصدار تعليمات من البنك المركزى لاعادة هيكلة القروض القائمة الشركات بفائدة رمزية ومدد زمنية طويلة	البنك المركزي الأردني

10	تخفيض نسب الكفالات مثل كفالات الصيانة والتنفيذ للعقود الحكومية	دائرة الشراء الموحد
11	تخفيض الرسوم والطوابع للعقود وعقود التمويل من المؤسسات الدولية والاحالات الحكومية	دائرة الشراء الموحد
12	تخفيض دفعات الدراسات اثر الربط الكهربائي لمشاريع الطاقة المتجددة (الكهرباء GIS)	وزارة الطاقة
13	تخفيض نسبة withholding tax	ضريبة الدخل والمبيعات
14	رفع نسبة الدفعة الاولى للعطاءات الحكومية	دائرة الشراء الموحد
15	إعادة النظر بقرار إحتساب تعديل أسعار المحروقات بتاريخ 2020/3/31 والذي ألحق خسائر بمحطات المحروقات وإحتساب أخر ثلاثة طلبيات من كل مادة على الأسعار الجديدة في كل محطة للتخفيف من الخسائر.	وزارة الطاقة

رابعاً: قطاع السياحة

#	التوصية	الجهة المعنية
1	إعفاء القطاع السياحي من ضريبة الدخل والمبيعات لعامي 2019 + 2020 .	ضريبة الدخل والمبيعات
2	ايقاف الاقتطاع من الضمان الاجتماعي (نسبة صفر) لمدة مؤقتة لتجاوز الأزمة مع إقتراح دعم الضمان الإجتماعي لنسبة من الرواتب ولمدة 12 أشهر كحد أقصى	الضمان الاجتماعي
3	السماح بإعطاء مكاتب السياحة الوافدة قروض ميسرة وبدون فوائد لمدة 5 سنوات مع فترة سماح اقلها سنة واحدة .	البنك المركزي الأردني
4	الاستفادة من مخصصات وميزانية هيئة تنشيط السياحة بدعم اعضاءها من مكاتب السياحة الوافدة لضمان استمراريتها وممكن ان يتم دراسة هذا الدعم وربطه بعدد السياح الذين جلبهم المكتب للمملكة لعام 2019 اسوة لما تم العمل به حالياً في الكثير من دول الجوار والعالم اخذين بعين الاعتبار ان النشاط التسويقي للهيئة متوقف نهائيا وان للمكاتب دور اساسي ورئيسي في عملية التسويق .	وزارة السياحة والآثار
5	اعفاء كامل من الرسوم الجمركية وأي رسوم حكومية بكافه اشكالها وأنواعها بما فيها رسوم الجمعيات .	الجمارك الأردنية
6	دعم خطوط الطيران العارض والاقتصادي ودعم قطاع الطيران وذلك من خلال: • تأجيل الدفعات المستحقة لIATA • اعادة المبالغ المدفوعة لشركات الطيران سابقاً • اعفاء كامل من الرسوم الجمركية واي رسوم حكومية • اعفاء كامل من ضريبة المبيعات	وزارة السياحة والآثار

7	إعطاء التراخيص والموافقات على مشاريع الطاقه البديلة (الشمسيه) وبدون شروط ومحددات الموقع. علمًا كثير من الفنادق لها طلبات ومن عده سنين ولتاريخه لم يتم الموافقة عليها .	وزارة الطاقة
8	مخاطبة البنك المركزي والجهات المانحة سواء الدوليه او البنوك للحصول على إعفاءات من الفوائد القروض وذلك لتخفيف الدين العام على الدولة.	وزاره المالية ووزاره التخطيط
9	العمل على تأجيل كافة الكلف التشغيلية الثابتة والمتغيرة لأخر العام 2020 ومنها فاتورة الطاقة (الكهرباء والمياه)، تأجيل دفع الإيجارات وغيرها.	وزارة الطاقة
10	المساعدة على توفير سيولة نقدية (Working Capital)لتمكين القطاع من دفع الفواتير والمصاريف المتراكمة على القطاع وتساعده على النهوض بمنشأته مرة اخرة من خلال توفير قرض لهذه المنشآت من خلال اليه يتفق عليها وبدون فائدة ويقسط على سنتين	البنك المركزي الأردني
11	تجميد تجديد التراخيص من كافة الجهات وعدم ترتب اية غرامات عليها	وزارة السياحة والآثار
12	تجميد القروض الممنوحة للشركات بدون غرامات وفوائد إضافية وتأجيل تسديد التزاماتها ويمكن تخفيض الفوائد بما لا يضر البنوك التجارية.	البنك المركزي الأردني
13	تأجيل الأقساط المستحقة واعادة جدولة غير المستحق منها لمدة عام ، مع تخفيض نسبة الفوائد وعدم احتساب اية غرامات.	البنك المركزي الأردني
14	دعم قطاع النقل السياحي وذلك من خلال: • :تأجيل الأقساط والدفعات من قبل البنك المركزي • تسهيل الحصول على قروض ميسرة بفوائد منخفضة للمساعدة على العمالة في المنشآت. • اعفاء كامل من ضريبة المبيعات • اعفاء كامل من الرسوم الجمركية واي رسوم حكومية	-
15	دعم قطاع النقل البحري وذلك من خلال: • تسهيل الحصول على قروض ميسرة بفوائد منخفضة للمساعدة على العمالة في المنشآت. • اعفاء كامل من ضريبة المبيعات • اعفاء كامل من الرسوم الجمركية واي رسوم حكومية	-
16	دعم تجار الحرف والحرفيين وذلك من خلال: • تأجيل الأقساط المستحقة وإعادة جدولة غير المستحق منها لمدة عام ، مع تخفيض نسبة الفوائد وعدم احتساب اية غرامات. • تأجيل المطالبة بالأقساط المترتبة للضمان والضريبة وبحث اليتها بعد عام دون ترتب فوائد وغرامات. • تسهيل الحصول على قروض ميسرة بفوائد منخفضة للمساعدة على العمالة في المنشآت. • تقديم دعم مالي مباشر شهريا إضافة الى تسهيل قروض للحرفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص والسماح لهم • بتقديم طلب لصندوق المعونة الوطنية.	-

	• إعفاء المستأجرين من الايجار بدل فترة التعطل في سوق جرش الحرفي. • تأجيل المستحقات المترتبة على فاتورة الطاقة والمياه. • تأجيل بدل الإيجارات المستحقة لمدة عام.	
17	التسويق والترويج للمواقع السياحية في الاردن واهمها البحر الميت لما يحتويه هذا الموقع من معادن طبيعية غنية والموقع الجغرافي الفريد من نوعه وتتيح للسائح الاستراخاء والتمتع بعد هذه الأزمة العالمية.	وزارة السياحة والآثار
18	تكاتف جميع القطاعات الحكومية والخاصة لدعم قطاع السياحة ومحاولة إعادة الامور الى نصابها في هذا القطاع.	وزارة السياحة والآثار
19	إعادة جدولة الشيكات الراجعة والمستحقة من تاريخ 2020/3/18 ولغاية 2020/6/30 دون أي غرامات ومسائلات قانونية وجدولتها لمدة سنة من تاريخه	البنك المركزي الأردني
20	توحيد وتخفيض رسوم تصاريح لكل المطاعم كما هي الآن 350 دينار وليس حسب المهنة وسهولة التجديد والإستخدام بدون نسب	وزارة العمل
21	دعم قطاع الحج والعمرة من خلال: • الاعفاء التام من ضريبة الدخل للأعوام 2019 +2020 +2021. • ايقاف الاقتطاع من الضمان الاجتماعي (نسبة صفر) لعامي 2020 +2021 • السماح بإعطاء مكاتب الحج والعمرة قروض ميسرة وبدون فوائد لمدة 5 سنوات مع فترة سماح أقلها سنة واحدة. • الاستفادة من مخصصات وموازنة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مثل صندوق أمانات الحج، ووزارة السياحة والآثار، وذلك بدعم مكاتب الحج والعمرة لضمان استمراريتها، أسوة لما تم العمل به حاليا في عدد من دول العالم.	وزارة السياحة وزارة الأوقاف

خامسا: قطاع الرعاية الصحية

#	التوصية	الجهة المعنية
1	تأجيل أي دفعات مستحقة حالياً و/او خلال هذا العام على المستشفيات والشركات العاملة في القطاع لصالح دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لبداية العام 2021 بما في ذلك ضريبة الدخل المستحقة على هذا القطاع عن نتائج أعمال العام 2019 مع ضرورة إعفاء المستشفيات والشركات المساندة من اية غرامات ومنحها كافة المزايا كما لو أنها التزمت بتسديد ما عليها من مستحقات ضريبية مثل براءات الذمة المؤقتة وإعفاء ضريبة دخل الـ 2% على المستوردات.	ضريبة الدخل والمبيعات
2	تخفيض نسبة ضريبة المبيعات على المستهلكات والمستلزمات الطبية من 16% إلى 4%	ضريبة الدخل والمبيعات

3	استثناء قطاع المستشفيات الخاصة من قرار هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمتعلق بفصل محطات الطاقة المتجددة عن طريق شركة الكهرباء الوطنية.	وزارة الطاقة
4	ضرورة شمول المستشفيات الخاصة في البرنامج التمويلي الصادر عن البنك المركزي .	البنك المركزي الأردني
5	شمول القطاع الصحي بنظام بدل التعطل وفقاً للاستثناء الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي (إجازة بدون راتب) أسوة بالاستثناء الممنوح للقطاعات الأخرى وبأثر رجعي اعتباراً من تاريخ 2020/4/1.	الضمان الاجتماعي
6	تعطيل أحكام قانون رسوم طوابع الواردات ساري المفعول من حيث الرسوم المفروضة على كافة المعاملات للفترة من 2020/4/1 ولنهاية العام 2020.	وزارة المالية
7	تعديل أسس احتساب كافة الرسوم والرخص على منشآت القطاع الصحي وموظفيهم للأعوام 2021 و 2022 بحيث يتم تسديد 75% من قيمتها ومنح إعفاء بنسبة 25% المتبقية، مع إعفاء القطاع الصحي من أية غرامات على تجديد الرخص وتصاريح الموظفين للعام 2020.	وزارة الصحة وزارة العمل
8	ضرورة قيام الحكومة الأردنية بالضغط على الحكومة الليبية لتحصيل الديون المترتبة على الحكومة الليبية لصالح المستشفيات الأمر الذي سيساعد قطاع المستشفيات من تخفيف حجم الالتزامات المترتبة عليه في ظل هذه الأزمة.	وزارة الصحة
9	بعد انتهاء هذه الأزمة يتم السماح للمؤمنين الحكوميين من فئات الدرجة الثانية والثالثة من تلقي العلاج في مستشفيات القطاع الخاص لمدة ستة أشهر من تاريخ الإعلان عن انتهاء هذه الأزمة بهدف التخفيف عن مستشفيات القطاع العام ومنع الازدحام فيها وإنعاش القطاع الخاص وبنفس شروط الاتفاقية الموقعة مع وزارة الصحة / التأمين الصحي لحملة الدرجة الخاصة والأولى .	وزارة الصحة
10	مراجعة تعرفة الكهرباء على القطاع الصحي.	وزارة الطاقة
11	مطالبة الحكومة بتسديد ما عليها من مستحقات مالية لصالح المستشفيات الخاصة وشركات الادوية وشركات المعدات والمستلزمات الطبية.	وزارة المالية
12	يجب الاستفادة من نجاح الاردن في احتواء وباء الكورونا في تعزيز مكانة الاردن كمقصد مهم للسياحة العلاجية وتكثيف جهود التسويق بعد انتهاء حظر الطيران	وزارة الصحة وزارة الداخلية
13	إنشاء هيئة مستقلة مؤلفة من أصحاب المستشفيات الخاصة وأصحاب الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الصحي ومدراء الهيئة العامة ورؤساء النقابات المرتبطة بالقطاع الصحي وبمشاركة مندوبي عن الجهات الحكومية تعنى بتوفير كافة أنواع الدعم التكنولوجي والفني والتقني والبحث العلمي وتهيئة الكفاءات والكوادر المؤهلة وتأمين الملاءة المالية المطلوبة للوقوف على تحليل التداعيات بشكل علمي وعلى أسس واضحة والخروج	وزارة الصحة

	بصياغة عامة مشتركة للبدء بتأمين الحلول التي تتلائم مع الواقع وذو صلاحيات تأهلها للقيام بواجباتها على أكمل وجه.	
14	تشكيل لجنة من كافة أصحاب الأختصاص في القطاع الصحي للوقوف على الأثار السلبية التي نشأت بشكل علمي وعلى أسس واضحة مع مراعاة تنوع مختلف أطياف القطاع الصحي. لرفد الهيئة المقترح تشكيلها بالمعلومات وتذليل كافة الصعوبات للوصول للأهداف التي تضعها الهيئة .	وزارة الصحة
15	صياغة خط سير جديد للتعامل مع الوضع المستجد حيث أن القطاع الصحي هو خط الدفاع الأول نظراً لملامسة هذا الوباء الصحة العامة بشكل أساسي .	وزارة الصحة
16	إنشاء صندوق لدعم والوقوف على إحتياجات كافة المستثمرين والشركات والمؤسسات لرفدهم بالموارد اللازمة لأدامة عملهم يشارك فيه كافة المستشفيات والشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع الصحي الخاص والعام.	وزارة الصحة
17	تشكيل فريق عمل علمي متخصص من القطاع الصحي وبمشاركة الجامعات الحكومية والخاصة لمواكبة ومتابعة والبحث والتطوير والتحديث الذي يشهده العالم المتضرر من الوباء في إيجاد حلول لمعالجة هذا الوباء والسعي لإيجاد وتوفير المستلزمات من الأدوية والعقاقير والمطاعيم التي تحد من هذا الوباء وتقديم وثيقة طبية متعمدة.	وزارة الصحة
18	تشكيل فريق عمل اعلامي تثقيفي لأطلاق دليل إرشادي يعنى بمواضيع بث الفائدة لأساليب الوقاية وإستضافة الأطباء ذوي الأختصاص لطمأنة المواطنين ومساعدتهم من خلال تخصيص مواقع تواصل اجتماعي وأرقام هواتف وعلى كافة الوسائل الاعلامية بشتى أنواعها والوصول الى المواطنين إذا دعت الضرورة ليكون رافداً للعمل الحكومي المتميز لتعزيز العمل الأعلامي.	وزير الصحة وزير الاعلام
19	قيام بعض قطاعات الصحية الخاصة العملاقة بتبني عدة مشاريع تشاركية تهدف الى تمكين وزيادة الناتج المحلي والأيرادات للخزينة	وزارة الصحة
20	مراجعة شاملة من خلال دراسة عامة للقوانين والتعليمات والانظمة المعمول بها في القطاع الصحي من قبل الجهات الحكومية المعنية وذلك لاظهار قدرة تلك القوانين والتعليمات والانظمة على تحقيق الأهداف المرجوه تحقيقها منها في ظل الظروف المستجدة الراهنة .	وزارة الصحة
21	قيام الجهات الحكومية المختصة بدراسة إعفاء وعدم تحميل الشركات والمؤسسات المتضررة من توقف عجلة الاقتصاد المفاجئ من ضريبة الدخل لمدة عامين قادمين وبمراجعة قانون ضريبة الدخل زيادة الدعم.	ضريبة الدخل والمبيعات
22	دراسة توسيع البرنامج التمويلي طويل الأجل لأدامة عمل الشركات والمؤسسات ليشمل القطاعات الاخرى من منطلق دورها بالمحافظة على الاقتصاد العام .	البنك المركزي الأردني
23	دراسة قواعد نسب مساهمة الضمان الاجتماعي ويا حبذا لو قامت الجهات المختصة بإعفاء تسديد المستحقات المترتبة وليس العمل	الضمان الاجتماعي

	على تقليلها للفترات الحالية على الأقل ولحين عودة الاوضاع بشكل تدريجي للوضع الطبيعي .	
24	حث الجهات الحكومية المعنية تسديد الذمم المالية المستحقة عليها للقطاع الخاص لمساندة ودعم الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الصحي لديمومة عملها .	وزارة الصحة
25	إعادة النظر في إبرام وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الجوار وبعض الدول الشقيقة والصديقة والعمل على إعادة التبادل التجاري بدون قيود جمركية وذلك لتفادي وتخطي أزمة كورونا ونتائجها في الأونة الحالية على الأقل .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين

سادساً: قطاع التعليم

#	التوصية	الجهة المعنية
	الجامعات	
1	انشاء منصة الكترونية لتحميل المحتويات للمساقات المشتركة في الجامعات لمساعدتها على التعليم والتعلم الالكتروني.	وزارة التعليم العالي
2	نشر الوعي لدى الاهالي والطلبة بشكل مستمر عن كون التعليم عن بعد احد اسس التعلم بشكل عام وتطبيقها بصورة دائمه (الثقافة المجتمعية).	وزارة التعليم العالي وزارة الاعلام
3	حث شركات الاتصالات بالاستمرار بتزويد خدمة الانترنت خصوصا للطلبة ورفع سعتها وعدم حجبها عنهم بسبب التاخير في سداد الاشتراكات نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الوطن، واعادة النظر برسوم الاتصالات وحزم الشبكة العنكبوتية.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
4	صدور تشريعات واضحة تحكم عملية التعلم عن بعد وخصوصا في ما يتعلق بمعايير اداء الطلبة والحضور والغياب والاعتراف (الوطني والدولي)بالتعلم عن بعد.	وزارة التعليم العالي
5	معالجة كافة التحديات الفنية وتوفير المستلزمات التقنية وهي كثيرة ومعروفة للمعنيين.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
6	جعل التعليم الالكتروني جزء لا يتجزا من واجبات اعضاء الهيئة التدرسية والادارية دون فصلها، مع ضرورة توفير حاجاتها الاساسية.	وزارة التعليم العالي
7	رصد مبالغ مالية بدعم حواسيب منقولة لجميع طلبة ومدرسي التخصصات المتعلقة بالتكنولوجيا كون الحاسوب اصبح اداة اساسية لتأدية العمل.	وزارة التعليم العالي وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
8	رصد مبالغ مالية لتأمين البرمجيات اللازمة او البحث عن بدائل المصدرالمفتوحOpen source	وزارة التعليم العالي
9	تقييم الطلبة عن بعد يشكل حالة غير مسبوقة وتحتاج للموائمة بين التشريعات والاخلاقيات.	وزارة التعليم العالي
10	تطوير تشريعات هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتعديلها	وزارة التعليم العالي

	لتصبح اكثر مرونة وتكيف في مجال التعليم والتعلم الالكتروني	
11	تخفيض و/ او اعفاء الجامعات من ضريبة الدخل لمدة معينة.	ضريبة الدخل والمبيعات
12	اطلاق القبول بالنسبة للطلبة الغير اردنيين وعدم تقييدها.	وزارة التعليم العالي
13	اعفاء متطلبات التعليم الجامعي من الجمارك والضريبة العامة على المبيعات لفتره معينة.	وزارة المالية
14	تأجيل و/او اعفاء الجامعات من مستحقات الضمان الاجتماعي لفترة معينة	الضمان الاجتماعي
15	اعطاء الموافقات الممكنة لاستخدام الطاقة الشمسية واعفائهم من الضريبة على مصادر الطاقة بشكل عام.	وزارة الطاقة
16	وقف الاقتطاع الاجباري من الارباح لتوفير السيولة المالية للجامعات لفترة معينة.	ضريبة الدخل والمبيعات
17	تاجيل المستحقات المالية على الجامعات للبنوك وغيرها بدون فوائد تماشيا مع التدفق النقدي للجامعات.	البنك المركزي الأردني
21	انشاء صندق وطني(شعبي)لدعم الطلبة المحتاجين.	وزارة التعليم العالي
23	السماح لطلبة الدراسات العليا وطلبة مستوى السنة الرابعه بتقديم الامتحانات النهائية في الحرم الجامعي ضمن ضوابط واجراءات معينة.	وزارة التعليم العالي
24	اصدار تقويم جامعي جديد يتضمن استشراف جماعي للتعليم العالي للمرحلة القادمة فيما يخص الفصلين الحالي والصيفي والسنة الجامعية القادمة	وزارة التعليم العالي
25	ايجاد الية الكترونية محكمة من اجل التواصل مع الطلبة الوافدين الذين غادروا البلاد.	وزارة التعليم العالي
26	وضع حوافز ادارية ومالية واكاديمية وصحية تساعد الجامعات على استقطاب طلبة من الخارج الاردن.	وزارة التعليم العالي
27	اعفاء الجامعات من التقيد بالطاقة الاستيعابية لبعض التخصصات اذا كانت الجامعة لم تتجاوز الطاقة الاستعابية العامة.	وزارة التعليم العالي
28	.تجميد العمل بالمادة (25) من قانون الجامعات للسنوات الثلاث القادمة و/او عدم تقييد الجامعات بالنسب المقررة لها.	وزارة التعليم العالي
29	عدم تقييد الجامعات بفتح عدد معين من برامج الماجستير طالما انها ملتزمة بتحقيق متطلبات هيئة الاعتماد	وزارة التعليم العالي
30	السماح لكل جامعة بفتح برنامج دكتوراة واحد على الاقل طالما انها ملتزمة بتحقيق متطلبات هيئة الاعتماد.	وزارة التعليم العالي
31	دعم الطلبة الاردنيين المبتعثين للخارج من قبل الجامعات.	وزارة التعليم العالي
32	استمرار الدعم المالي للطلبة المبتعثين للخارج من قبل الجامعات.	وزارة التعليم العالي
33	متابعة حثيثة لهم من اجل الاطمئنان على امورهم الصحية والدراسية	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
34	تكليف السفارات الاردنية بفتح سجل متابعة لاحوال الطلبة الاردنيين الموجودين في الدول الخارجية.	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين

35	دراسة اعادة النظر في النظام السنوي للثانوية العامة وذلك من اجل تخفيف الضغط (النفسي والتحصيلي والمالي)على الطلبة وكذلك على الجامعات.	وزارة التربية والتعليم
36	**ضرورة تقيد الجامعات بكافة الاجراءات والمعايير الصحية من حيث:** أ .التعقيم المستمر للحرم الجامعي ومرافقه وحافلات نقل الطلبة. ب .اتخاذ الاجراءات اللازمة للتباعد ما بين الطلبة واعضاء هيئة التدريس. ت .ارتداء الكمامة والكفوف ث .عدم التجمع في الساحات والمرافق ج .مراقبة حثيثة للمطاعم والكفتيريات والمختبرات في الحرم الجامعي. ح .متابعة النظافة الشخصية. خ .استمرارية نشر التوعية الصحية بين الطلبة.	وزارة التعليم العالي
37	إعادة النظر في توزيع وصرف مخصصات الابتعاث والبحث العلمي بما يتلائم مع الظروف الراهنة	وزارة التعليم العالي
38	دعم الجامعات من قبل صندوق البحث العلمي وفق ترتيبات معينة.	وزارة التعليم العالي
39	التواصل ما بين ادارات الجامعات مع مجلس التعليم العالي ومجلس هيئة الاعتماد و المصانع الاردنية	وزارة التعليم العالي
40	تشكيل مجلس استشاري مؤقت يضم ممثلين عن الجامعات ومجلس التعليم العالي ومجلس هيئة الاعتماد ويكون بحالة انعقاد دائمة من اجل الاطلاع المستمر ومناقشة التغذية الراجعة عن كثب.	وزارة التعليم العالي
41	انشاء خلية انتاج تضم كفاءات مشتركة من الجامعات والمصانع الاردنية لانتاج اجهزة ومعدات طبية باشراف اساتذة الهندسة الالكترونية والطبية بما يكفي الاردن ومحيطه ، وكذلك دعم وتوجيه مراكز البحوث العلمية الدوائية في الاردن مما قد ينتج عنه نموذج اردني دوائي يشبه نموذج سنغافورة والامر ذاته ينطبق على كثير من القطاعات الاخرى.	وزارة التعليم العالي
42	تمتع مجالس الحوكمة في الجامعات باستقلاليتها في ادارة شؤون الجامعات والتي تعمل على تحقيق غايات التعليم العالي والبحث العلمي وحسب خصوصية كل جامعة.	وزارة التعليم العالي
	المدارس	
1	تقسيط نسبة من الرسوم الدراسية على الطلبة المحتاجين وذلك وفق ضوابط معينة تضمن السداد.	وزارة التربية والتعليم
2	انشاء صندق وطني(شعبي)لدعم الطلبة المحتاجين.	وزارة التربية والتعليم
3	توفير السيولة المالية لاولياء الامورعن طريق منحهم قروض ميسرة وبفائدة رمزية لفترة معينة لغايات تسديد رسوم واقساط الطلبة.	البنك المركزي الأردني
4	العمل على عدم انهاء خدمات المنتسبين للمدارس من اكادميين واداريين.	وزارة التربية والتعليم

5	اعادة النظر بالرواتب والاجور بنسبة معينة خلال فترة الازمة.	وزارة التربية والتعليم
6	اعفاء متطلبات التعليم المدرسي من الجمارك والضريبة العامة على المبيعات لفتره معينة.	ضريبة الدخل والمبيعات
7	تأجيل و/او اعفاء المدارس من مستحقات الضمان الاجتماعي لفترة معينة.	الضمان الاجتماعي
8	اعطاء الموافقات الممكنة لاستخدام الطاقة الشمسية واعفائهم من الضريبة على مصادر الطاقة بشكل عام.	وزارة الطاقة
9	وقف الاقتطاع الاجباري من الارباح لتوفير السيولة المالية للمدارس لفترة معينة.	ضريبة الدخل والمبيعات
11	اعفاء المدارس الاردنية من دفع المستحقات المالية السنوية المترتبه عليها لوزارة التربية والتعليم.	وزارة التربية والتعليم
12	تخفيض و/ او اعفاء المدارس من ضريبة الدخل لمدة معينة.	ضريبة الدخل والمبيعات
13	انشاء منصة الكترونية لتحميل المحتويات للمساقات المشتركة في المدارس لمساعدتها على التعليم والتعلم الالكتروني.	وزارة التربية والتعليم
14	نشر الوعي لدى الاهالي والطلبة بشكل مستمر عن كون التعليم عن بعد احد اسس التعلم بشكل عام وتطبيقها بصورة دائمه.	وزارة التربية والتعليم وزارة الاعلام
15	حث شركات الاتصالات بالاستمرار بتزويد خدمة الانترنت خصوصا للطلبة ورفع سعتها وعدم حجبها عنهم بسبب التاخير في سداد الاشتراكات نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها الوطن، واعادة النظر برسوم الاتصالات وحزم الشبكة العنكبوتية.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
16	صدور تشريعات واضحة تحكم عملية التعلم عن بعد وخصوصا في ما يتعلق بمعايير اداء الطلبة والحضور والغياب والاعتراف بالتعلم عن بعد.	وزارة التربية والتعليم
17	معالجة كافة التحديات الفنية وتوفير المستلزمات التقنية وهي كثيرة ومعروفة للمعنيين.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
18	رصد مبالغ مالية بدعم حواسيب منقولة لجميع طلبة ومدرسي التخصصات المتعلقة بالتكنولوجيا كون الحاسوب اصبح اداة اساسية لتأدية العمل.	وزارة التربية والتعليم
19	رصد مبالغ مالية لتأمين البرمجيات اللازمة او البحث عن بدائل المصدر المفتوحOpen source	وزارة التربية والتعليم
20	تشكيل فرق عمل من المختصين والخبراء والمستشارين لوضع خارطة طريق غير تقليدية للتحول من التعليم التقليدي الكلاسيكي الحالي القائم على صندوق المدرسة والخروج الى فضاء عالم التعليم الرقمي والتعليم الافتراضي، وفق خطة زمنية ومؤشرات اداء .(KPIs) وهذا يتطلب • اعادة النظر في المناهج والخطط الدراسية. • اعادة النظر في دور المدرسة والمعلم والطالب واولياء الأمور في العملية • التعليمية التعلمية الرقمية والافتراضية. • اعادة النظر في أنظمة التقويم والدرجات العلمية وأسس	وزارة التربية والتعليم

	اعتمادها. • توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتعليم والبيئة المناسبة في • المدارس والمنازل. • إنشاء " بنك معرفة اردني Jordan Knowledge " Bankيخصص فيه منصة تتضمن المناهج الدراسية الإلكترونية ووسائط عرضها من مرحلة رياض الأطفال الى مرحلة الدرجة الجامعية الأولى باللغتين العربية • والإنجليزية. • إنشاء مركز للمصادر التعليمية الرقمية.	
21	**ضرورة تقيد المدارس بكافة الاجراءات والمعايير الصحية من حيث:** أ .التعقيم المستمر للحرم المدرسي ومرافقه وحافلات نقل الطلبة. ب .اتخاذ الاجراءات اللازمة للتباعد ما بين الطلبة واعضاء هيئة التدريس. ت .ارتداء الكمامة والكفوف ث .عدم التجمع في الساحات والمرافق مراقبة حثيثة للمطاعم والكفتيريات والمختبرات في الحرم المدرسي. ح .متابعة النظافة الشخصية. استمرارية نشر التوعية الصحية بين الطلبة.	وزارة التربية والتعليم
22	الالتزام بالرزنامة الدراسية كالمعتاد	وزارة التربية والتعليم
23	دراسة اعادة النظر في النظام السنوي للثانوية العامة وذلك من اجل تخفيف الضغط (النفسي والتحصيلي والمالي)على الطلبة.	وزارة التربية والتعليم
24	السماح لطلبة بتقديم الامتحانات النهائية في المدارس ضمن ضوابط واجراءات معينة.	وزارة التربية والتعليم
25	تشكيل مجلس استشاري مؤقت يضم ممثلين من مدراء المدارس مع الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم ويكون بحالة انعقاد دائمة من اجل الاطلاع المستمر ومناقشة التغذية الراجعة عن كثب واجراء المقتضى.	وزارة التربية والتعليم

سابعاً: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

#	التوصية	الجهة المعنية
1	تخفيض ضريبة الدخل على قطاع الاتصالات لعام 2020	ضريبة الدخل والمبيعات
2	تمديد العمل برخص المهن حتى عام 2020	أمانة عمان
3	العمل على رفع حصة القطاع من السقوف التمويلية المقدمة من	البنك المركزي الأردني

	البنوك من 500 الف الى مليون دينار	
4	تخفيض تعرفة الطاقة على شركات الاتصالات	وزارة الطاقة
5	ضرورة الفصل بين القطاعات التابعة لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حيث ان قطاع تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص يعتمد بشكل كبير على Freelanceلتطوير برامجه و خدماته و يتم التعامل مع كل مؤدي خدمة على حدى.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

ثامناً: قطاع الإنشاءات: (ويمثل القطاعات المقاولين وشركات الاسكان والاستشاراييين)

#	التوصية	الجهة المعنية
1	أهمية العمل على إضافة خدمات الصيانة من قبل الفئة المستثناة من الحظر خاصة وأن الإنشاءات متوقفة والضرر جسيم، إلى جانب أن أعمال الصيانة والطارئ منها تحديداً لا يمكن إيقافه لمدة طويلة.	وزارة الأشغال العامة
2	إعطاء خمسة تصاريح تحول بالمركبات لكل شركة حتى تستطيع الشركات مراقبة مواقعها المتوقفة بفترة الحظر	وزارة الأشغال العامة
3	مخاطبة البنوك و شركات التأجير التمويلي وذلك لعدم إدراج قطاع الانشاءات بالقائمة السوداء نتيجه إعادة الشكات وزيادة مده تسوية الشيكات من 90 يوم الى 180 يوم.	البنك المركزي الأردني
4	تجميد أسماء المقاولين من القائمة السوداء لمده عام ليتمكن المقاول من الحصول على تسهيلات.	وزارة الأشغال العامة
5	منح قطاع الانشاءات قروض جديدة من قبل البنوك و شركات التأجير التمويلي للمحافظة على القطاع من الانهيار بما يعادل 20 % من قيمه المشروع القائم و بفائدة متدنية.	البنك المركزي الأردني
6	إيقاف ملاحقة قطاع الانشاءات قانونياً لمدة ستة أشهر لكي يتعافى القطاع.	وزارة العدل
7	مخاطبة وزير العدل و رئيس مجلس القضاء للإسراع بقرارات قطاع الانشاءات التحكيمية بالإستئناف و التميز بحيث لا تزيد عن شهر لصدور القرار.	وزارة العدل
8	مخاطبه جمعية المحكمين بأن لا تزيد مدة التحكيم عن سنة وحسب مشارطة التحكيم و بدون تمديد.	وزارة العدل
9	تمديد فتره تنفيذ المشاريع ضعف مدة الإيقاف ليتمكن قطاع الانشاءات من ترتيب وضعه و إستبدال العمالة التي تركته.	وزارة الأشغال العامة
10	مخاطبة وزارة الأشغال لصرف مستحقات قطاع الانشاءات خلال عشرة أيّام.	وزارة الأشغال العامة
11	مطالبة وزارة الأشغال دفع المبالغ المترتبة عليها لقطاع الانشاءات أو جزء منها لتغطية المصاريف والنفقات في هذه الفترة الصعبة.	وزارة الأشغال العامة
12	إصدار تصاريح لقطاع الانشاءات و جهازه وآلياته للعمل نسبة و تناسب حسب قيمة المشروع بمعدل خمسه أشخاص لكل مليون.	وزارة الأشغال العامة
13	تأجيل أقساط قطاع الانشاءات الضريبية لمدة سنة بدون فائده	ضريبة المبيعات والدخل
14	مخاطبة الضمان الإجتماعي لتقسيط المستحق على قطاع الانشاءات بدون فائده و بفتره سماح سنة.	الضمان الاجتماعي

15	.إعتبار الإجازة القسرية للعاملين في قطاع الإنشاءات من أرصدة إجازات الموظف الشهري وما بعد ذلك تكون إجازة بدون راتب ويدفع فيها صاحب العمل سلفة بنسبة معينة للموظف تسترد لاحقاً بشكل تدريجي خلال الشهرين.	وزارة العمل
16	تعويض عمال المياوية في قطاع الإنشاءات والمقاولات عن طريق صندوق التعطل من الضمان الإجتماعي.	الضمان الاجتماعي
17	التوجه نحو إعادة نشاط قطاع الإنشاءات بشكل تدريجي مع فرض ضوابط صحيحة وتفعيل آلية العمل عن بعد قدر الإمكان وبما يخدم مصالح العمل.	وزارة الأشغال العامة
18	صرف المستحقات من المشاريع المموله من جهات مانحه والتنسيب بها للصرف من الجهات المانحة والمقصود المستحقات المعتمدة من الاستشاري والإيعاز بذلك من قبل الوزير للإيعاز لموظفين الوزاره للعمل على ذللك ورفعها للصرف.	وزارة الأشغال العامة
20	البدء بالعمل في المشاريع مع اخذ كافه الإجراءات الصحية وإجراءات السلامة، اسوه بمشروع الباص السريع.وتفعيل العمل عن بعد قدر الإمكان.	وزارة الأشغال العامة
21	الأخذ بعين الاعتبار الفوائد المترتبة على المطورين والمستثمرين في قطاع الإسكان والعمل علئ تخفيضها لادنى حد ممكن .	البنك المركزي الأردني
22	البدء بتسديد دفعات المقاولين و المكاتب الهندسية المسحقة و غير المدفوعة و ذلك خلال فترة لا تتجاوز نهاية شهر نيسان 2020.	وزارة الأشغال العامة
23	تاجيل مواعيد تسديد اقساط القروض و التسهيلات الممنوحة للمقاولين و المكاتب الهندسية و لمدة ستة اشهر على الاقل اعتبارا من نهاية اذار 2020 و بفائدة لاتزيد عن 5% لنهاية الفترة .	البنك المركزي الأردني
25	شمول المقاولات و المكاتب الهندسية في امكانية الحصول على القروض المخصصة من البنك المركزي للشركات الصغيرة و المتوسطة بفائدة 2% و ذالك تعزيزا للسيولة و تسديد التكاليف التشغيلية .	البنك المركزي الأردني
26	تأجيل تسديد المخصصات و الاقتطاعات العائدة للضمان لاجتماعي لتارخ و خلال فترة تعطل و ايقاف للمشارع و بعدها ب ثلاثة اشهر على الاقل بحيث يتم التسوية لتلك الاقتطاعات و المخصصات في ضوء المدفوعات الفعلية للمستخدمين خلال تلك الفترات و ذالك بعد انتهاء التعطل و ايقاف العمل و دون ان يترتب غرامات او فوائد على تلك التسويات .	الضمان الإجتماعي
27	تطبيق شروط عقود المقاولات على الايقاف و التعطل للمشاريع فيتم التسوية بين المقاولين و المكاتب الهندسية و اصحاب العمل حول التكاليف المباشرة و الفعلية عن فترة التعطل وذلك بعد اعادة العمل في تلك المشاريع مع التاكد على اعتماد فترات التوقف و التعطل مضاف اليها 50% لاجل تمديد فترات التنفيذ المتعاقد عليها و اعادة التجهيز .	وزارة الأشغال العامة

تاسعاً : قطاع الصناعة

#	التوصية	الجهة المعنية
1	التأمين الحكومي على الصادرات الأردنية من خلال تعويض المصانع في حال عدم تسديد أو إفلاس المشتري (ضمان الصادرات).	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
2	معاملة مصانع المنطقة الحره ذات الطابع التصديري معاملة مصانع المناطق التنموية أو أن تكون جزء من المناطق التنموية وإلغاء القوانين الجديدة (الضرائب والرسوم) والتي تدمر وتلغي صناعات المنطقة الحره.	هيئة المناطق الحرة والتنموية
3	تخفيض أسعار الكهرباء على المصانع، ومنح التراخيص لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية ودون تحديد حد أقصى	وزارة الطاقة
4	توحيد الحملة الاعلانية و التسويقية للصناعات لتوفير التكاليف و المصاريف التسويقية و الاعلانية ضمن ميزانية محددة مشاركة بين جميع القطاعات و تفعيل التشويق و البيع الإلكتروني للصناعات و دخول العطاءات المحلية و العربية و الدولية.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
5	تأسيس إئتلاف مشترك للصناعات بحيث يتوجه بشكل جماعي لطلب القروض أو الدعم الاقتصادي أو دخول العطاءات و الاسناد للمؤسسات و القطاعات و الشركات الحكومية و الخاصة الأخرى.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
6	التعاون مع القطاعات التجارية لمعرفة حاجات السوق و لترويج منتجات المصانع .و تغطية حاجات السوق الصناعية المختلفة و المتنوعة	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
9	وضع خطة لإعادة تشغيل العمالة في المصانع بشكل مبدئي بنسبة 20-30% وزيادة هذه النسب بشكل تدريجي مع تطبيق معايير السلامة والإجراءات الإحترازية	مركز إدارة الأزمات
10	الأخذ بعين الإعتبار مطالبات الشركات الصناعية والإنشائية كموردين الرخام والحصمة والباطون والإسمنت والألمنيوم	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
11	إصدار تعليمات إلى كل من المؤسسة العسكرية والمدنية بعدم عرض مواد مستوردة ما دام يوجد منتج محلي	القيادة العامة للقوات المسلحة وزارة الصناعة والتجارة والتموين
12	إعادة عجلة الانتاج بشكل فوري لكافة المصانع	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
13	تأجيل تقديم الاقرارت الضريبية لتصبح كما في 2020/09/30	ضريبة الدخل والمبيعات
14	المساعدة في الترويج للمنتجات المحلية واعفائها من أجرة الرف في الأسواق الكبيرة (هايبر ماركت)	وزارة الصناعة والتجارة والتموين

15	تمديد فترة تسوية الشيكات المرتجعة حتى نهاية العام مع حفظ حق الدائن	البنك المركزي الأردني
16	إعادة خدمة العمل للطلبة الذين لا ينجحون في الثانوية العامة ووضع برنامج تدريبي متخصص اجباري عسكري ومن ثم المصانع والمزارع، مع التوسع والتركيز على التدريب المهني	وزارة العمل
17	تأسيس بنك إقراض للقطاع الصناعي على غرار بنك الانماء الصناعي	البنك المركزي الأردني
18	تشكيل لجنة من السادة الأعيان والنواب وغرف الصناعة لإنهاء ملف التقدير الجزافي لأرباح الشركات الصناعية حيث أن هنالك الاف القضايا بالمحاكم	ضريبة الدخل والمبيعات

عاشراً : قطاع البنوك

#	التوصية	الجهة المعنية
1	اعادة النظر بتطبيق معيار IFRS9على البنوك إلى حين انفراج الأزمة.	البنك المركزي الأردني
2	عمل نافذة خاصة بالبنوك الإسلامية في البنك المركزي للمساعدة باستغلال الأموال المعطلة لديها و استخدامها في تمويل حزم اقتصادية خلال الفترة الحالية.	البنك المركزي الأردني
3	الاستمرار بدفع اقساط الضمان الاجتماعي كما هي، و على ان يتم توجيه نسبة معينة من قبل الضمان الاجتماعي (يتم تحديدها) من الاقتطاع الشهري لصندوق همة وطن.	الضمان الاجتماعي
4	وقف إجراءات البنوك في التنفيذ على عقارات العملاء المتعثرين و لمدة يتم تحديدها لاحقًا.	البنك المركزي الأردني
5	تخفيض نسبة العمولات على الخدمات المصرفية و بنسبة معينة يتم الاتفاق عليها.	البنك المركزي الأردني
6	ان تقوم كل شركة مساهمة عامة باقتطاع 5% من ارباحها الشهرية او أي نسبة يتفق عليها و توجيهها الى صندوق همة وطن و على ان يتم إعفاءها من ضريبة الدخل المستوفاة على هذه الشركة لاحقًا.	البنك المركزي الأردني
7	تخفيض عمولة نقاط البيع POS للتجار و بنسبة كبيرة.	البنك المركزي الأردني
8	تخفيض نسبة الدفعة الاولى الخاصة بتمويل شراء المنازل للعملاء المتقدمين بالحصول على تمويل سكني لاول مرة لتصبح 0%، وذلك لجعل محفظة الأفراد العقارية المؤهلة في البنوك أفضل لدى البنك المركزي من حيث وزن المخاطر risk weight و بالتالي مساعدة البنوك على زيادة تمويل الأفراد في القطاع السكني.	البنك المركزي الأردني
9	رفع نسبة عبء الدين DBR الى ٧٠٪ وذلك لجعل محفظة الأفراد المؤهلة في البنوك أفضل لدى البنك المركزي من حيث وزن المخاطر risk weight و بالتالي مساعدة البنوك على زيادة تمويل الأفراد	البنك المركزي الأردني
10	الغاء عمولة الحد الادنى للرصيد.	البنك المركزي الأردني

11	عمل خصم تشجيعي على ضريبة الدخل و بنسبة معينة يتم دراستها لأي بنك او شركة تقوم بدفع الضريبة المترتبة عليها بشكل مسبق.	ضريبة الدخل والمبيعات
12	طرح سندات حكومية للجمهور تسمى مثلًا (سندات هبة وطن)	البنك المركزي الأردني

حادي عشر: قطاع الصرافة

#	التوصية	الجهة المعنية
1	العمل على إيقاف أي إجراءات جديده متعلقة بموضوع التعليمات التي تخص رفع رأس المال للشركات وانواع الشركات وابقاء الحال على ما هو عليه لمدة 3 سنوات مستقبليه.	البنك المركزي الأردني
2	اعادة النظر بقبول الحولات التي كانت ترد من العراق للبنوك الاردنيه (حولات المزاد للبنك المركزي العراقي) حيث انه كان يرد للاردن مايقارب 200 مليون دولار يوميا وبمجموع تراكمي 1.5 مليار دولار اسبوعيا كانت تبقى لفترة اسبوع تقريبا لدى شركات الصرافه الاردنيه وبعد الاسبوع يخرج جزء منها ويبقا جزء منها محليا وهذه الاموال كانت تحرك السوق بشكل كبير وبسبب التشدد عليها تم انتقال هذه الحولات الى الاسواق المجاوره واخص ب الذكر سوق دبي و تركيا.	البنك المركزي الأردني
3	تضمين قطاع الصرافة ضمن القطاعات الاقتصادية المتضررة والسماح لشركات الصرافه الاقتراض من البنوك و الاستفاده من التعليمات الاخيره الصادره عن البنك المركزي للبنوك بخصوص اقراض الشركات المتوسطه و الصغيره و بنسب الفائده المنخفضه التى اعلن عنها البنك المركزي مواخرا والتي لا تزيد عن 2 %	البنك المركزي الأردني
4	السماح للصرافين بترخيص المحافظ الاكترونية وذلك لما فيه مصلحة للجميع وقدرة وخبرة والتوزع الجغرافي لشركات الصرافة وقدتها على تسويق وادارة هذا المجال خاصتا وان العالم باكمله يتوجه للدفع الالكتروني و المحافظ الالكترونيه	البنك المركزي الأردني
5	السماح لشركات الصرافه بفتح اسواق جديده ومراسلين جدد وعدم ربط هذه الموافقات باي مخالفات ناجمه من اثار الازمه الحاليه ونخص بالذكر سوق العراق و سوريا و اليمن	البنك المركزي الأردني
6	الاستمرار بالعمل بالاقتطاعات الضمان الاجتماعي المخفضه المترتبة علي الشركات و الموظفين حتي نهايه 2020	الضمان الاجتماعي
7	تخفيف المتطلبات الصادره عن الجولات التفتيشيه لشركات الصرافه وغض النظر عن التجاوزات التي لا تواثر على استمرايه عمل الشركات ومراعات الشركات التي لم تقم بتسريح موظفينها وقامت بالمحافظه على موظفينها خلال الفتره الحاليه الاستثنائيه	البنك المركزي الأردني
8	العمل على تاجيل دفع ضريبة الدخل المحققه على شركات الصرافة عن عام 2019 الى العام المقبل بدون اسيفاء اي فوائد تاخير واحتسابها مع الضريبه عن العام 2020	ضريبة الدخل والمبيعات

ثاني عشر: قطاع التأمين

#	التوصية	الجهة المعنية
1	إعفاء شركات التأمين من كافة الرسوم التي تفرضها وزارة الصناعة والتجارة والتموين / إدارة التأمين على أقساط التأمين وإلغاء مشاركة شركات التأمين في صندوق تعويض المتضررين .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
2	تخفيض نسبة الاشتراكات التي تدفعها شركات التأمين إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2020 ودون المساس بحقوق الموظفين .	الضمان الاجتماعي
3	تأجيل العمل بالتعليمات الصادرة مؤخراً بخصوص معيار (17) وتعليمات حوسبة أعمال التأمين الطبي لما تشكله من أعباء مالية كبيرة على شركات التأمين .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
4	تخفيض نسبة الفائدة القانونية بحق شركات التأمين والمحددة بنسبة 9% والتي تفرضها المحاكم	وزارة العدل
5	منح شركات التأمين حرية الاكتتاب في فرع التأمين الإلزامي للمركبات لما يسببه هذا الفرع من التأمين من الخسائر الفادحة لقطاع التأمين .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
6	تفعيل المادة (14) الصادرة بموجب تعليمات التأمين الإلزامي والتي تنص أن على المتضرر مطالبة شركات شركات التأمين رضائياً بالتعويض على الأضرار التي لحقت به وتمكينها من الكشف على الأموال المتضررة قبل مطالبتها قضائياً .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
7	إعادة النظر في تعليمات تعيين الخبراء لدى المحاكم بحيث يكونوا مرخصين من إدارة التأمين .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
8	تفعيل التأمين الإلزامي لمتلكات التي تزيد عن مبلغ -/ 500,000 دينار ، وكذلك تفعيل تأمين المسؤوليات المختلفة مثل تأمين المسؤولية تجاه مستخدمي المصاعد والمسؤولية المهنية	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
9	استمرار سريان بوالص التامين حتى30/ 9 ، وذلك على البوالص التي تستحق التجديد للسيارات في هذه الفترة.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
10	خصم نسبة اقساط السيارات خلال فترة حظر التجول تمديد فترة تحصيل الاقساط حتى2020/12/31	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
11	شمول تغطية كافة موظفي القطاع الخاص ولاحقًا القطاع العام بالتأمين الصحي والمعالجة والعمليات فرض تامين إضافي لما بعد التقاعد لدى الشركات والعاملين اضافة الى الضمان الاجتماعي ، حسبما هو معمول في دول الجوار .حيث ان المتقاعد يتقاضى بموجب هذا النوع تقاعدًا اضافياً يزيد على راتب الضمان الاجتماعي	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
12	تغطية كافة الثروة الوطنية بالتامين: المركبات، المصانع، الأبنية ضد كافة الاخطار، شاملة الزلازل، الفياضانات والعوامل	وزارة الصناعة والتجارة والتموين

	الطبيعية وبعضها ضدPolitical Violence	
13	عدم تطبيق المعيار(٩) في المحاسبة الدولية على الذمم اعادة النظر في رواتب كبار الموظفين التي تبلغ النصف مليون دينار سنوياً لا بل تزيد في بعض الحالات	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
14	النظر مستقبلاً في دمج بعض شركات التامين مع إعطاء حوافز لذلك لتصبح ٨-١٠ شركات	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
15	تأجيل وإعادة جدولة القروض المصرفية المستحقة على قطاع التأمين لمدة سنتين من استحقاقها هذا العام.	البنك المركزي الأردني

ثالث عشر: قطاع سوق عمان المالي

#	التوصية	الجهة المعنية
1	إصدار أمر دفاع يسمح للشركات وبكل يسر وسهولة (تبسيط الإجراءات) لشراء اسهمها بقيمة لا تزيد عن القيمة الدفترية من ارباحها السنوية والارباح المدورة وبقرار من مجلس إدارتها ولها الحق بتوزيع الاسهم المشتراه على مساهمين الشركة كاسهم مجانية بدل توزيع الارباح. وتعطيل البنود الشرطية الأخرى بهذا الصدد ، وهذا الاجراء قد يولد سيولة تقدر بـ (100 – 200) مليون دينار.	هيئة الأوراق المالية البنك المركزي الأردني
2	إصدار أمر دفاع بالسماح للبنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار بالاستثمار بالأسهم دون خضوع ارباح الاستثمار لضريبة الدخل وبما يتوافق مع إصدار البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي نصف بالمئة مما يقد يولد (100 – 150) مليون دينار.	هيئة الأوراق المالية البنك المركزي الأردني
3	توجيه الضمان الاجتماعي باستغلال ما نسبته 10% من سيولته لشراء الاسهم القيادية والمستثمر بها حاليا" من قبل الضمان الاجتماعي مما يساعد في توفير السيولة اللازمة والحفاظ على اسعار الاسهم وتعديل الكلف على محفظة الضمان واستيعاب اي بيوعات قادمة من المستثمرين الأجانب وبما يتوافق مع سياسة الضمان في اختيار الاسهم المراد استثمارها مما قد يولد (50 – 100) مليون دينار.	الضمان الاجتماعي
4	تخفيض شروط هامش الصيانة بواقع 5%.	هيئة الأوراق المالية
5	منع الوسطاء من البيع القسري بدون موافقة العميل وبعد الترتيب فيما بينهما بما يضمن كلا الاطراف.	هيئة الأوراق المالية
6	تخفيض الفائدة على التمويل على الهامش بما يتناسب وهيكل الفوائد المعمول به في ظل هذه الظروف واعتبار كافة اتفاقيات التمويل على الهامش مجددة تلقائيا" لمدة عام من تاريخ انتهائها.	البنك المركزي الأردني
7	تحديد حد السقف الادنى للانخفاض للحدود السعرية بنسبة 1% ومراجعة ذلك بشكل اسبوعي.	هيئة الأوراق المالية
8	إعادة النظر في ضرورة إبقاء صندوق ضمان الوسطاء الذي اصبح لاحقا صندوق ضمان المستثمرين بحيث يتم دراسة إمكانية	هيئة الأوراق المالية

	إعادة جزء من مساهمات شركات الوساطة في هذا الصندوق كل حسب مساهمته وذلك لتوفير السيولة اللازمة لشركات الوساطة ويتم التبرع بالمبلغ المتبقي الى صندوق همة وطن.	
9	تطبيق مفهوم اتفاقيات إعادة الشراء لتمكين الوسطاء من تمويل انفسهم فيما بينهم لفترات قصيرة للحفاظ على الملاءة المالية وفيما بينهم وبين البنوك مع استثناء هذه الصفقات من الحدود السعرية المعمول بها لتسهيل إجراءاتها من بيع وإعادة شراء.	هيئة الأوراق المالية
10	تخفيض كلف التداول من خلال إلغاء عمولات ضريبة الدخل التي استحدثت عام 2019 وتخفيض عمولات شركات الوساطة وهيئة الاوراق المالية بنسبة ما بين 10 – 15 %.	هيئة الأوراق المالية
11	تحديد فترة جلسة التداول بمدة ساعة واحدة مع دراسة الموضوع بشكل اسبوعي.	هيئة الأوراق المالية
12	تقديم حوافز ضريبية ومالية لاندماج الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة المالية.	ضريبة الدخل والمبيعات
13	تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري لكافة الشركات المساهمة العامة إلى 5%.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
14	إعادة دراسة كلف رسوم الادراج والاشتراك في بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.	هيئة الأوراق المالية
15	تأجير اراضي الخزينة للشركات المساهمة العامة لغايات الاستثمار لمدة 50 عاما".	رئاسة الوزراء
16	منح إعفاءات وحوافز لغايات تشجيع الاندماج وإعادة الهيكلة.	وزارة الصناعة والتجارة
17	تضمين قطاع سوق عمان المالي ضمن القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بحيث يتم شمولها في التعليمات التي صدرت عن البنك المركزي بهذا الخصوص من حيث السماح لها بتأجيل أقساط البنوك إن وجدت، والحصول على تسهيلات للرواتب وغيرها من التسهيلات التي سمح بها البنك المركزي للقطاعات الاقتصادية المتضررة.	البنك المركزي الأردني
18	السماح للشركات المساهمة العامة بتوزيع الأرباح النقدية على مساهميها بموجب قرارات صادرة عن مجلس الإدارة خاصة أنه وفقاً لقانون الدفاع رقم (5) فقد تم تعطيل قانون الشركات خاصة البنود المتعلقة بإجتماعات الهيئة العامة.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
19	قيام هيئة الأوراق المالية بدعوة شركات الوساطة للتعامل مع عملائها الممولين على الهامش بمرونة أكبر وعدم بيع أسهمهم بشكل عشوائي منعاً للتأثير السلبي لذلك على أسعار الأوراق المالية، وتخفيض نسبة هامش الصيانة إذا دعت الضرورة لذلك.	هيئة الأوراق المالية
20	إلغاء الضريبة التي فرضت على عمليات التداول مطلع عام 2019 ، وإلغاء الضريبة المفروضة على صناديق الاستثمار المشترك.	ضريبة الدخل والمبيعات

رابع عشر: قطاع التجارة العامة

#	التوصية	الجهة المعنية
1	تسليط الضوء على موضوع تكلفة تأخير دخول الحاويات وما يترتب عليه من ضرر ورسوم وأرضيات.	الموانئ الأردنية
2	إيجاد حلول فورية لتأخير الإجراءات نتيجة فرض الحظر.	الجمارك الأردنية
3	إيجاد حلول فورية لتأخير عمليات التنازل للسلع المعفية من الجمارك في المناطق الحرة وعدم فرض رسوم تأخير للحيلولة من تكبد المستثمرين تكاليف إضافية لم تكن متوقعة.	الجمارك الأردنية
4	العمل على الإسراع بإنجاز كافة المعاملات الواردة الى ميناء العقبة دون المطالبة بأي وثائق مصدقة وذلك بسبب إغلاق الجهات الرسمية في معظم دول العالم حالياً والإكتفاء بصورة عن المستندات بسبب عدم توفر خدمة البريد السريع وتوقف حركة الطيران بمعظم دول العالم والإيعاز لمؤسسة الغذاء والدواء ومؤسسة الموصفات والمقاييس بتخفيف وتسريع الإجراءات.	الموانئ الأردنية
5	عدم فرض أي رسوم أو تكاليف بسبب تأخير التخليص على السلع وذلك بسبب حظر التجول وتمديد فترة السماح لمدة شهر بعد إنتهاء الأزمة.	الجمارك الأردنية
6	إعادة النظر فى نسبة الفائدة على غرامات التأخير على مستحقات الدولة سواء المسقفات أو أية مستحقات أخرى أو الفوائد التي تحكم بها المحاكم على المحكوم عليهم بمبالغ مالية والتي تبلغ 9% بحيث تخفض الى 6% حيث أن البنوك تعطي فائدة أقل من ذلك .	وزارة العدل
7	تأجيل تقديم الإقرارات الضريبية لحين انتهاء الأزمة، وتقسيط الضريبة المستحقة على أربعة أقساط ربع سنوية وبدون فوائد .	ضريبة الدخل والمبيعات
8	تمديد فترة انتهاء الشيكات المعاده والتي أقرها البنك المركزي حتى ٢٠٢٠/٤/٣٠ .	البنك المركزي الأردني
9	توحيد جهات الرقابة والفحص ومطابقة المواصفات والمقاييس واعاده النظر في الرسوم وطرق اخذ العينات بحيث تحقق الجودة وترفع الضرر عن المستوردين . وتسهيل الإجراءات في ميناء العقبة.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
10	تمديد فترة التخزين عموما لدى البوندد العام البوندد الخاص سنة وتخفيض رسوم التخزين .	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
11	إعادة النظر بتعرفة الرسوم والأجور والمناقلة والشفتتة وجعلها منافسة للموانئ الأخرى في المنطقة لمصلحة الدولة والقطاع التجاري وتخفيض بدلات أذون التسليم لوكيل البواخر، فمثلا اذا كان هناك شحنة واحدة لمستورد واحد ببيان واحد بعدد ٥٠٠ سيارة فإن الوكيل يأخذ ١٨,٧٥٠ دينار عن كل سيارة أي ٩٣٧٥ دنانير عن الشحنة وهذه الأسعار تفرضها نقابة وكلاء البواخر وليس الدولة التي يجب أن تتدخل وتحدد بدلات عادلة.	الموانئ الأردنية